هي فصل خطاب داود والحق انه مطلق كلام فاصل بين الحق والباطل وقيل غير ذلك قوله لزوم الغاي اي ثبوتها ومقارنتها فلا ينافي قوله غالبا تقول لازمته سنة فالقيد قرينة على اخراج اللزوم عن حقيقته والحذف نوع كثرة في الشعر كالنثر ان حذف معها قول قال ابن مالك في الاصل اعني اما وحذف ذي قل في نثر اذا علم يك قول معها قد نبذا قوله في حيزها افاد شيخنا ان حيز الشيء مكانه ومكان بعد لا يشتغل بغيرها فهو على حذف مضاف اي قرب حيزها ولك ان تقول الاضافة لادنى ملابسة على ان الحيز من الحوز واصله حيوز وحوز الشيء ما تبعه ونسب اليه كفناداره وما حواليها لتضمن اما معنى الشرط علة للزوم الفا ولابن الحاجب ان الفا اجرا كلمة الظرف مجرى الشرط كقوله تعالى واذا هم يهتدون وابه فسيقولون هذا افك قديم قلنا اذا تاتي للتعليل فلها شبه بالشرط لانه لتعليل الجواب فساغ اجراوها مجراه مع قربها من صورة اذا الخلاف بعد فهذا قياس مع الفارق اذ لا جامع بين بعد والشرط نعم يمكن الواو لعطف الجمل والاستيناف والفا زايدة او معللة لمحذوف واقول لك بعد اي استمع واحضر ذهنك لان العلم الخ مثلا فتامل قوله مهما قيل الفا تدل على مطلق شرط فما المخصص لمهما ولعلهم امتنعوا من ان لانها للشك وغيرها اشتهر خصوصه بزمان او مكان او عاقل او غيره والمراد هنا التعميم بناء على عدم تخصيص مهما بغير العاقل واما اي فتحتاج لكلفة مضاف اليه قوله من شيء بيان لمهما حال من ضميره في يكن وان كان شان البيان التخصيص فقد يكون مساويا اشارة الى ان المراد الجنس بتمامه دفعا لارادة البعض على حد ما اشير له في وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه ويصح ان من زايدة وشيء فاعل يكن التامة ان قلت تخلو الجملة الخبرية عن رابط قلت فيها اعادة المبتدا بمعناها لان مهما معناها شيء قوله بعد اقتضى الشرط ورجوعه كونها من تعلقات الجزا ليكون المعلق عليه مطلقا وهو ابلغ في التحقيق ولان تقييد القول الاتي بانه بعد البسملة له مقتضى وهو الحديث الامر بتقديمها ولا مقتضى مطلق وجود شيء ولا يرد ان الفا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها هـ لتوسعهم في الظروف على ان الدماميني على المغني ذكر ان تقدم المعمول للفرض

في مثل



في مثل هذا لا يلتفت معه لوجود المانع ومن التعليق على محقق عدة اما للتاكيد اي التحقيق واما التفصيل فغالب فقط على الصحيح اذ لا يلزم مها المجمل قوله اي باصله باصوله يشير الى ان المراد بالاصل الجنس الصادق بمتعدد وان شيئ قلت انه مفرد مضاف فيعم ثم ان شيخنا في الحشية جعل كلام الشه اشارة الى انه ليس المراد المعنى العلمي والشايع الملوي جعله من التصرف في العلم لضرورة النظم وقد عهد لغير ضرورة وهو اظهر وانسب بقوله يحتاج للتبيين الخ وصرح به المصنف في شرحه قوله وهي العقا يد شيخنا في الحشية اي وهي كليات العقايد فاندفع ما يقال ان الاتي بيانها ليست قواعد وان تسميتها قواعد بالنظر لاعتماد الاحكام عليها كما يعتمد البيت على اساسه اهـ وجزم العلامة الملوي في حاشيته بالثاني وهو الصواب لان اكثر الفراض في هذا العلم يتعلق بشخصيات تقول القدرة واجبة لله الدليل على غير ذلك ويندر الالتفات للكليات نحو كل كمال واجب لله تعالى قوله قال الراغب الخ اشارة الى ان العلم من حيث هو يعرف وقال الرازي كما في جمع الجوامع والمواقف والمقاصد لا يعرف العلم احتج بانه بديهي فان كل انسان يعلم بعلمه بوجوده بداهة والعلم بالوجود اخص من مطلق العلم واذا كان الخاص بديهيا كان العام في ضمنه بديهيا ورد بان البديهي التصديق بحصوله لا تصور حقيقته فان قيل الحكم على الشيء فرع عن تصوره قلنا بعد تسليم ان بداهة التصديق تستلزم بداهة التصور فذاك تصوره ولو بوجه ما ولا يلزم منه بداهة تصوره بالتعريف قال لو عرف فاما بنفسه او بغيره مجهولا هـ وكلاها باطل فتعين انه بمعلوم غيره وهو ايضا باطل فان المعلوم يتوقف على العلم اذ لا يكون معلوما الا بعد تعلق العلم به فاذا عرف العلم بمعلوم توقف العلم ايضا على المعلوم وهو دور ورد بانفكاك الجهة وتباينها فان المعلوم يتوقف على حصول فرد من العلم بالوجود الاصلي في النفس الموجب لاتصافها بكونها عالمة والمتوقف على المعلوم تصور الماهية الكلية اي وجودها في النفس بالوجود الظلي الذي لا يستلزم اتصافها بذلك كما وضحه السيد على المواقف فمبنى الشبهتين كما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)